



شبكة الجزيرة
ALJAZEERA NETWORK

تقارير

الكلفة الاقتصادية لحرب دارفور

حامد التيجاني علي

أغسطس/آب ٢٠١١

الحرب في دارفور - كما في كل مكان - لها كلفة عالية على المستويين الاقتصادي والإنساني. وقد أظهرت التقديرات التي حوتها هذه الدراسة أن حكومة السودان أنفقت على حرب دارفور ٢٤,٠٧ بليون دولار وهو ما يعادل ١٦٢ % من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الحرب. ويشتمل هذا على ١٠,٠٨ بليون دولار في صورة نفقات عسكرية مباشرة، و٧,٢ بليون دولار في صورة خسائر في الإنتاجية فقدتها النازحون عن أراضيهم داخل دارفور، و٢,٦ بليون دولار في صورة خسائر في المدخرات الحياتية فقدتها القتلى في الحرب، و٤,١ بليون دولار خسائر نتجت عن الإضرار بالبنية الأساسية.

وفي الوقت الذي كانت الدولة على مدار عقدين توجه ما نسبته ١,٣ % من ميزانيتها إلى الصحة العامة و١,٢ % إلى التعليم، فإنها كانت تنفق ما نسبته ٢٣ % من الميزانية السنوية إلى المجهود الحربي في سنوات الحرب في دارفور.

والمؤمل من هذه الورقة أن تلقي مزيداً من الضوء على الكلفة الاقتصادية والإنسانية لهذه الحرب التي يبدو أنها لم تخضع لدراسات اقتصادية معمقة بالقدر الذي يتناسب وجسامتها ما راح ضحيتها من خسائر.

أنماط الخسائر وسبل حصرها

تبعاً لتقرير التنمية الدولي لعام ٢٠١١ تسبب ارتفاع عدد النازحين داخليا في مختلف الدول، ومن بينها السودان، إلى تقطع أواصر التنمية البشرية، وخلق تحديات كبرى أمام تلبية الأهداف التنموية في الأفق الجديدة.

وقد خلفت الحرب التي شهدتها دارفور أكثر من ٣٠ ألف قتيل، ونزوح ٣ ملايين إنسان، وإضرار النيران في حوالي ٣٠٠٠ قرية، وفقدان ما قيمته ملايين الدولارات من المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية التي نهبتها الحكومة وجماعاتها المسلحة، وفق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA.

وفيما وراء ذلك، لا يمكن تقدير الخسائر النفسية التي ترتبت على تلك الحرب وما ارتبط بها من تمزيق اللحمة الاجتماعية للدولة، وتدهور سمعتها.

كما تعرضت الأولويات الاقتصادية للدولة لخلل تام؛ فالسودان، تلك الدولة الفقيرة نسبياً، صارت تنفق بسخاء على البارود أكثر مما تنفق على الخبز.

ولأكثر من عقدين كانت الحكومة السودانية تنفق من ميزانيتها السنوية ما نسبته ١,٣ % على الصحة العامة، و١,٢ % على التعليم بينما كانت تنفق نسباً أكبر على حرب دارفور؛ فقد بلغت

كلفة هذه الحرب أرقاما كبيرة لدولة مثل السودان؛ إذ كان المجهود الحربي في دارفور يلتهم نسبا متزايدة من الناتج المحلي الإجمالي. ونظرا لأهمية هذه القضية التي شغلت المجتمع الدولي لأكثر من ٩ سنوات يبدو جديرا بالتأمل أن نراجع تأثير هذا النزاع على الخسائر الاقتصادية للاقتصاد السوداني.

وقد قامت بعض المراجعات البحثية بحصر الدراسات التي تناولت قضية تقدير كلفة النزاعات المسلحة على المستوى العالمي. وتركز مثل هذه الدراسات عادة على خسائر الدخل القومي باستخدام تقنيات نمذجة حسابية متنوعة وغير متنسقة.

وتعبر معظم الدراسات عن التداخليات الاقتصادية للحرب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي كثير من الحالات تشتمل هذه الدراسات على الآثار التي يمكن إرجاعها بشكل مباشر إلى النزاع، لكنها تستبعد الآثار غير المباشرة، التي قد تزيد من عبء ذلك النزاع.

وثمة أسلوبان لحساب كلفة الحرب: الأول: يحسب كلفة إحلال المواد المدمرة، ويشتمل هذا الأسلوب على الخسائر المباشرة وغير المباشرة للنزاع بناء على نظرية اقتصادية أو دليل تجريبي. أما الأسلوب الثاني فيحسب كلفة الحرب من خلال نمذجة معروفة باسم التحليل المغاير counter-factual analysis والذي يُبنى على تقدير ما كان يتوقع أن يشهده النمو الاقتصادي والرفاهية العامة للدولة في حالة عدم تورط الدولة في النزاع. واتباع أي من الأسلوبين فإنه من الصعب قياس كلفة النزاع بشكل كامل ذلك لأنها تختلف من حالة لأخرى.

فعلى سبيل المثال فإنه في حالة دارفور نشب النزاع بين إقليم داخلي ودولة ضعيفة. وبإخضاع البيانات للمراجعة والتقييم، وبحساب وتصنيف كافة العناصر الداخلة في الصراع، يصبح من الصعوبة الوصول إلى أي سلسلة زمنية كثيفة طويلة الأمد لكي تطبق اختبارات تجريبية صارمة بهدف حساب الكلفة الحقيقية للحرب.

ويذهب بعض الباحثين إلى أن الحرب الأهلية تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تدميرها للموارد، وإضرارها بالبنية الأساسية، وإخلالها بالنظام الاجتماعي، وتبديدها للنفقات، وهروب رؤوس الأموال؛ ومن ثم فإن سرعة التعافي من آلام ما بعد الحرب تبقى رهينة بالفترة التي استغرقتها الحرب نفسها.

وإضافة إلى ما سبق، فإن خسائر الأرواح أو الدخل الذي كان يُنتظر أن يجلبه الذين لقوا حتفهم يجب أن يؤخذ في الاعتبار. ونظرا لعدم وجود بيانات كافية، فإنه لا يمكن تقدير الكلفة غير المباشرة وفي مقدمتها هروب رؤوس الأموال وهجرة العمالة المدربة، وضياع فرص التعليم للأجيال الجديدة. ونأمل في أن تتمكن دراسة مقبلة من سد العجز في هذه البيانات.

وثمة نقاط أخرى عديدة يجب أن يشار إليها، نجملها على النحو التالي:

- **أولاً:** تقدم هذه الدراسة تقييماً لكلفة الحرب في دارفور في وقت لا يزال النزاع المسلح لم ينته فيه بصورة نهائية وتامة؛ ومن ثمَّ فإنَّ الكلفة الإجمالية للحرب لا يمكن الحصول على تقدير نهائي لها، كما أننا أمام حالة يندر فيها وجود البيانات المطلوبة للتقدير والحساب.
- **ثانياً:** رغم تعاقب موجات الأزمات السياسية والاقتصادية التي ضربت دارفور، فإنه خلال سنوات النزاع المسلح تمكنت الدولة من استغلال المخزون النفطي لتمويل آلة الحرب. ويمكن إرجاع النمو الاقتصادي المحدود الذي شهدته البلاد إلى ما توفر للدولة من عائدات النفط التي ربحتها خلال تلك الفترة، ومع هذا فقد كان من المتوقع أن يُحدث النمو الاقتصادي مستوى أعلى لو لم يكن هذا النزاع المسلح قد اندلع.
- **ثالثاً:** من المثير للتناقضات أن الحرب في دارفور أوجدت وظائف جديدة لأجزاء أخرى من السودان؛ فالمهمة المشتركة التي جمعت قوات من الأمم المتحدة وقوات من الاتحاد الإفريقي في دارفور قد بدأت عملها في ٢٠٠٧. وقدمت هذه المهمة فرصاً للعمل استفاد منها ٣٠٠٠ مواطن وعمل فيها ٢٦٠٠٠ عسكري. كما تزايد حجم العاملين في منظمات المجتمع المدني ليتضاعف عددهم بالمئات.

ورغم أن التدمير الذي ألحقته الحرب بالثروات القومية كان كبيراً، سنحاول الوقوف على بعض المنافع التي عادت على السكان النازحين من قبل جهود المهمة المشتركة لقوات الأمم المتحدة وقوات الاتحاد الإفريقي، خاصة في مجال الخدمات الطبية وتوفير الغذاء.

كلفة الإنفاق الدفاعي

قبل الشروع في مناقشة العلاقة التي تجمع الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في السودان، يجب أن نقدم الأساس النظري. وهناك ثلاث نظريات متباينة تقارن بين نفقات الدفاع ومعدلات النمو الاقتصادي: النظرية الأولى تقوم على أن الإنفاق العسكري يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي؛ إذ يمثل الإنفاق العسكري عبئاً ثقيلاً على الأمم فهو يعطل الاستثمار على نحو ما يذهب إليه عدد من الباحثين. أما النظرية الثانية فتري أن الإنفاق العسكري وسيلة للتوسع المالي، فهو يزيد من حجم الطلب الكلي؛ ومن ثم يزيد من الوظائف والنواتج الاقتصادي. وقد قام بعض الباحثين، من خلال دراسة غطت ٤٤ دولة، بتقديم دليل قوي على أن الإنفاق العسكري له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. أما النظرية الثالثة فلا ترى وجود أية علاقة سببية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي.

ولعل الأسلوب البحثي الأول هو الوثيق الصلة أكثر بالحالة السودانية؛ فالإنفاق العسكري يعرقل استثمار رأس المال ويعوق من النمو الاقتصادي. وحري بنا أن نلاحظ أن الإنفاق الدفاعي في السودان يتخذ أشكالاً مموهة ليحافظ على سريته. وليس هناك بيانات عن العناصر التفصيلية للإنفاق الحكومي على أسس تصنيفية. ويزيد المشكلة تعقيدا أن الجيش منخرط في التجارة ويمتلك مستشفيات وشركات تجارية؛ ومن ثم فإن الإنفاق العسكري الفعلي دوماً ما يكون أقل بكثير من التقديرات النظرية. وفضلاً عن ذلك فإن المؤسسة العسكرية منخرطة أيضاً في القطاع النفطي، الذي تستمد منه الموارد الكافية لتغطية نفقاتها.

جدول (١) النفقات العسكرية والصادرات (مقدرة بملايين الدولارات)

السنة	النفقات العسكرية	تقدير النفقات العسكرية في دارفور	صادرات النفط	إجمالي الصادرات	صادرات السلع غير النفطية	نسبة صادرات النفط لإجمالي الصادرات
1997	206	-	46	596	550	7.7
1998	596	-	60	780	720	7.7
1999	1.068	-	276	1.807	1.531	15.3
2000	1.390	-	1.300	1.699	399	76.5
2001	873	-	1.370	1.699	329	80.6
2002	1.011	-	1.511	1.949	438	77.5
2003	773	0.00	1.994	2.542	548	78.4
2004	2.198 (*)	1.352.71	1.226	3.778	2.552	32.5
2005	1.797	951.71	4.187	5.254	1.067	79.7
2006	2.113	1.267.71	5.087	5.700	613	89.2
2007	2.676	1.830.71	8.419	8.900	481	94.6
2008	3.228	2.382.71	11.106	11.700	594	94.9
2009	3.148	2.302.71	7.836	8.400	564	93.3
الإجمالي	-	10.088.29	-	-	-	-

المصدر: البنك الدولي (٢٠١١)

(*) بدأ الصراع في دارفور في ٢٠٠٣ بينما بدأت الدولة في تحركها العسكري في ٢٠٠٤، على نحو ما يمكن ملاحظته من تضاعف إجمالي النفقات العسكرية بمقدار ثلاثة أمثال بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤.

وعلى نحو ما يوضح جدول (١) فإن الإنفاق العسكري في السودان كان آخذاً في الارتفاع؛ فقبل بداية النزاع في دارفور في ٢٠٠٣ كانت الدولة توجه ٨٤٥ مليون دولار كمعدل سنوي لتغطية النفقات العسكرية. ومنذ ذلك التاريخ، بلغ معدل الإنفاق العسكري أكثر من الضعف. وكانت الزيادة في الإنفاق العسكري خلال السنوات الست التالية (٢٠٠٤ - ٢٠٠٩) تقدر بنحو ١٠ بلايين دولار (بمعدل ١,٧ بليون دولار سنوياً)، وقد وُجّهت بشكل مباشر للمجهود الحربي في دارفور.

ويزودنا جدول (١) بدليل دامغ على أن دارفور التهمت الحصة الأكبر من الإنفاق العسكري؛ فبعد عام ٢٠٠٣، حين انطلقت شرارة النزاع، كانت مشكلة جنوب السودان في هدوء نسبي تحت مراقبة الأمم المتحدة، وكانت الأنشطة العسكرية في ذلك الإقليم قد توقفت.

وخلال نفس الفترة، وقّعت الحكومة السودانية اتفاقات سلام مع دول الجوار، بما فيها إثيوبيا وإريتريا، كما أن المعارضة الشمالية المعروفة باسم "التجمع الوطني الديمقراطي"، عادت إلى طاولة الحوار في كنف تسوية سياسية كانت مصر هي الوسيط فيها. وبالمثل، فإن النزاع الذي اشتعل في شرق السودان تم إنهاؤه عبر اتفاقية سلام وقعت في عام ٢٠٠٦.

ولعل القول بأن الإنفاق العسكري الذي يرتبط بصناعة النفط عبر الشركات المملوكة للمؤسسة العسكرية قد تسبب في تدمير قطاع التصدير - من خلال مزاحمته وتعطيله لتكوين رأس المال في الصناعات المدنية - قد ثبتت صحته؛ ففي عام ١٩٩٩ على سبيل المثال، شكّلت الصادرات النفطية ١٥ % من إجمالي الصادرات السودانية. وبعد عشر سنوات من ذلك التاريخ ارتفعت النسبة إلى ٩٣ %.

وكانت الصادرات النفطية تعرقل الصادرات غير النفطية، لأن الحكومة كانت توجه عائداتها النفطية بشكل مباشر نحو المشتريات العسكرية واستيراد التجهيزات العسكرية، وليس نحو تحسين قطاع الصادرات غير النفطية. وحل البديل محل الأصيل؛ فالحكومة كانت تتكسب أموالاً بخسة من خلال بيع النفط بدلا من الاعتماد على التصنيع مثل الصناعات الغذائية والصناعات الخفيفة.

وقد خلصت دراسة سابقة إلى أنه من بين كل دولار تتلقاه الحكومة من عائدات النفط، كانت تنفق منه ٠,٢١ دولاراً على التسليح. وقد تسببت هذه السياسة في تراجع الصادرات غير النفطية، ولم يكن هناك تغير ملحوظ في هذا الاتجاه خلال الفترة بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٩. وقد تحقق ثبات قصير الأمد في صادرات السلع غير النفطية عام ٢٠٠٤، وهو ما نتج عن بيع السودان لخدمات شبكات الاتصالات اللاسلكية لطرف أجنبي، لكن في المتوسط فإن قيمة الصادرات الحكومية كانت في حدود ٦٠٠ مليون دولار.

خسائر رأس المال البشري

تبعاً لتقرير التنمية الدولي الصادر عن البنك الدولي (٢٠١١) فإن من يعيشون في دولة هشة متأثرين بالنزاعات المسلحة عادة ما يكونون أكثر عرضة لمعاناة الفقر والحرمان، والعجز عن الالتحاق بالتعليم المدرسي، أو الحصول على الرعاية الأساسية.

ومثل هذه التحديات ذات تأثير طويل الأمد على الكسب المعيشي اليومي؛ ومن ثمّ تترك آثارها على التنمية الاقتصادية. وقد أظهرت الدراسات السابقة أن أحد أشكال كلفة الحرب غير المباشرة تتجسد في انخفاض الإنتاجية نتيجة هروب رؤوس الأموال وهلاك البشر.

وفي السطور التالية سنعرض لعدد السكان النازحين داخليا، والسكان المتأثرين بالحرب، فضلا عن تقدير عدد القرى التي أحرقت وإجمالي عدد القتلى، ثم تقدير الكلفة الإنتاجية للحرب.

يوضح جدول (٢) أنه حتى عام ٢٠٠٩ فإن النزاع في دارفور قد أثر بالضرر على نحو ١,٥ مليون نسمة في شمال دارفور، و١,٩ مليون في دارفور الجنوبية، و١,٢ مليون في غرب دارفور. وقد تسببت الحرب في نزوح ٠,٥ مليون نسمة من شمال دارفور، و١,٤ مليون من جنوب دارفور، و١,٢ مليون من غرب دارفور.

وتتمثل الكلفة المباشرة للنزاع المسلح في دارفور في فقدان المكاسب المعيشية اليومية للنازحين داخليا. ونستخدم هنا معدلات الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩ لحساب المكاسب المفقودة على مستوى الأسرة. كما سنقوم علاوة على ما سبق بحساب المكاسب المالية المفقودة نتيجة هلاك الأفراد.

جدول (٢) عدد النازحين داخليا والسكان المتضررين بسبب النزاع في دارفور
(الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩)

السنة	شمال دارفور		جنوب دارفور		غرب دارفور		القتل والتدمير	
	عدد المتضررين	عدد النازحين	عدد المتضررين	عدد النازحين	عدد المتضررين	عدد النازحين	عدد القتلى	عدد القرى المدمرة
2005	725.736	393.75	824.346	603.719	854.388	662.0	64162	2.767
2006	1.307.025	475.257	1.413.099	722.922	1.276.087	776.348	10.859	384
2007	1.355.594	461.399	1.546.173	862.385	1.263.956	779.226	5.468	89
2008	1.516.680	508.499	1.913.518	1.410.704	1.293.394	766.363	20.788	701
2009	1.518.064	508.499	1.913.518	1.410.704	1.283.124	746.912	-671	-141

المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA.

وعلى نحو ما يشير جدول (٣) فإن السكان المتضررين قد فقدوا مصادر رزقهم ويعيشون كلية على الإعانات الغذائية. وقد بدأت الخسارة السنوية لمصادر الكسب الحياتي أو فقدان سبل الإنتاجية بنحو ١٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ وذلك مع بداية اشتعال النزاع. ومع توسع النزاع وامتداد رقعته نحو مناطق أخرى في دارفور ارتفع مقدار الخسارة في الإنتاجية لنحو ١,٨ بليون دولار في ٢٠٠٩. وبلغ مجموع الخسارة الإنتاجية الكلية للفترة الممتدة من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٩ نحو ٧ بليون دولار.

جدول (٣) الفاقد في الإنتاجية مقدرًا بثابت سعر الدولار لعام ٢٠٠٥

السنة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	عدد السكان المتضررين	عدد الأسر	الفاقد في الدخل
2003	1.492	410.000	68.333	101.984.722
2004	1.537	1.600.000	266.667	409.978.661
2005	1.601	2.604.470	434.078	694.949.908
2006	1.744	4.196.211	699.369	1.219.399.990

1.366.920.073	727.621	4.365.723	1.879	2007
1.633.230.390	820.599	4.923.592	1.990	2008
1.796.325.043	819.118	4.914.706	2.193	2009
7.222.788.786	-	-	-	الإجمالي

المصدر: مؤشرات التنمية الدولية، البنك الدولي عام ٢٠١١

وقد أظهرت دراسات سابقة أن عدد القرى المدمرة في دارفور قد بلغ ٣،٤٠٨، منها ١،١٧٣ في شمال دارفور، و ١،١٠٠ في جنوب دارفور، و ١،١٣٥ في غرب دارفور. ويشير تقرير منظمة العفو الدولية (٢٠٠٤) إلى أن ٤٤ % من القرى في دارفور قد أحرقت. ومع تمدد رقعة النزاع، يتعرض المزيد من القرى للحرق، وإن كان بمعدل أقل؛ وذلك لأنه لا يتبقى سوى القليل من القرى التي لم يطلها التدمير.

وفي الدراسة التي بين أيدينا قدمنا تقديرا بعدد القرى التي أحرقت بحلول عام ٢٠٠٩ مستدلين في ذلك بأعداد النازحين هربا من الحرب. وخلال عملية التقدير هذه افترضنا أن ٧٣٠ فردا يشكلون قرية، وأن عدد سكان القرى يزداد بمعدل ٣ % سنويا، وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٩.

وكما يتضح من جدول (٢) فإن تقديراتنا خلصت إلى أن عدد القرى المدمرة بلغ ٣٣٨٠ وهو أقل من التقدير الذي وصلت إليه دراسات سابقة قدرت العدد ب ٣٤٠٨ خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٤. وتقدم تقديراتنا الحد الأدنى للقرى المدمرة. أما الرقم المعروض الذي يبلغ ٢،٧٦٧ قرية لعام ٢٠٠٥ فهو رقم تراكمي للسنوات من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥.

وكما أوضحنا بشأن أرقام ٢٠٠٩ فإن هناك نموا سلبيا في القتل والتدمير بمعنى أنه تم تحول في الاتجاه الإيجابي؛ حيث تم بناء ١٤١ قرية، وزاد عدد السكان بنحو ٦٧١، غير أن الرقم الأخير يأتي في الواقع من نزوح سكاني في عام ٢٠٠٩ في مناطق "مهجرية" في دارفور كرد فعلى على الحركة الإجبارية المرتبطة بالقتال الداخلي.

وبصورة إجمالية فإن استدلالنا على أعداد القرى المدمرة من خلال أعداد النازحين يبدو أنه تقدير منطقي ويعكس واقع أن القليل من القرى قد أضرم فيه النيران في عام ٢٠٠٩، على نحو ما أشارت تقارير لمنظمات مختلفة تابعة للأمم المتحدة والرقابة المشتركة للاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة.

وقد قدرنا أيضا خسائر الكسب المعيشي التي كان من المفترض أن يتكسبها المتوفى طيلة حياته لو لم يندلع نزاع دارفور. وقد استخدمنا تقديرات متحفظة تتراوح بين ٥ إلى ٢٠ سنة للفترة التي كان يفترض أن يعيشها المتوفى لو لم يندلع النزاع، آخذين في الحسبان أن متوسط

أمد حياة الفرد في السودان ٥٨,٥ سنة، على نحو ما جاء في تقارير مؤشرات التنمية الدولية، وأخذاً في الاعتبار أيضا نقص البيانات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية لضحايا الحرب.

وقد اعتمدنا على بيانات عام ٢٠٠٣ لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي يبلغ ٣٩٩,٠٢ دولاراً، وذلك بحسابات تلك السنة التي اندلع فيها النزاع، وكان تقديرنا يأخذ في اعتباره تثبيت سعر صرف الدولار حسب قيم عام ٢٠٠٠. على نحو ما جاء في تقرير البنك الدولي.

وهناك جدال معتبر بين مختلف الباحثين بشأن عدد الضحايا في نزاع دارفور. ويوضح جدول (٤) التقديرات القصوى والدنيا من مصادر مختلفة أهمها دراسة Coebergh و(٢٠٠٥) Reeves و(٢٠٠٥) Guha-Sapir et al، ومركز بحوث علم أوبئة الكوارث CRED، ووزارة الخارجية الأمريكية، ودراسة Hagan (٢٠٠٥).

وإضافة إلى ما سبق، فإن المكتب الأمريكي للحوسبة الحكومية GAO أصدر في عام ٢٠٠٧ تقديراً يقيّم فيه عدد من الخبراء مكامن قوة وضعف كل تقرير بناء على أهداف التقرير ومدى شموليته. وعلى الرغم من أن الخبراء أعطوا أعلى درجة ثقة لتقديرات مركز بحوث علم أوبئة الكوارث CRED، فإننا لسنا متأكدين من المدى الذي يمكن فيه اعتبار التحيز المهني عاملاً في هذا الاختيار، خاصة أن معظم الخبراء الذين تم الاحتكام إليهم كانوا ينحدرون من مؤسسات طبية. وفي الدراسة التي بين أيدينا فإننا لا نفاضل بين أي من المصادر وإنما نستخدم متوسطات إجمالي أعداد القتلى.

ولو وضعنا كافة البيانات المتعلقة بالفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ من مختلف المصادر (والتي بلغ إجمالي القتلى فيها ٢٢٧,٧٨٦) وأدرجنا ما قمنا بتحديثه من بيانات الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩ (والتي بلغ إجمالي عدد القتلى فيها ١٠٠,٦٠٦) فإن إجمالي عدد القتلى يبلغ ٣٢٨,٣٩٢ على نحو ما يوضح جدول ٤.

والبيانات المتعلقة بالمكاسب الحياتية التي كان يتوقع أن يجنيها الضحايا كمكاسب معيشية لو لم يندلع النزاع، تم حسابها من خلال أساليب تقدير مختلفة تتباين بين تقديرات لخمس سنوات وتصل إلى ٢٥ سنة. وأخذاً في الاعتبار أمد الحياة المتوقع في السودان، فإننا فضلنا التقديرات المتحفظة التي تتوقع ما بين ١٥ إلى ٢٠ سنة كفترة للمكاسب المالية الحياتية. وبتطبيق تلك المعايير على إجمالي عدد القتلى، بلغ الفاقد في الإنتاجية ١,٩٦٦ بليون دولار (لتقديرات ١٥ سنة) و٢,٦٢١ بليون دولار (لتقديرات ٢٥ سنة).

جدول (٤) التقديرات المختلفة لأعداد القتلى في دارفور

			Reeves	Hagan et al	CRED	Coebergh			
227,786	181,000	98,000	370,000	396,563	134,000	118,142	306,130	218,449	-
100,606	100,606	100,606	100,606	100,606	100,606	100,606	100,606	100,606	-
328,392	281,606	198,606	470,606	497,169	218,748	234,606	406,736	319,055	
655	\$562	\$396	\$939	\$992	\$436	\$468	\$811	\$637	()
1,310	\$1,124	\$792	\$1,878	\$1,984	\$873	\$936	\$1,623	\$1,273	()
1,966	\$1,685	\$1,189	\$2,817	\$2,976	\$1,309	\$1,404	\$2,434	\$1,910	()
2,621	\$2,247	\$1,585	\$3,756	\$3,968	\$1,746	\$1,872	\$3,246	\$2,546	()
3,276	\$2,809	\$1,981	\$4,695	\$4,960	\$2,182	\$2,340	\$4,057	\$3,183	()

أضرار البنية الأساسية

أطلق المتبرعون الخارجيون وحكومة السودان برامج لمساعدة اللاجئين لتوفير الخدمات الصحية والتعليمية، والمياه، والغذاء والحماية والأمن، وسيادة حكم القانون، وإعادة تأهيل البنية الأساسية، وذلك لتخفيف معاناة السكان واستعادة المناطق المتضررة لحياتها الطبيعية.

ومن المعروف أن الحكومة السودانية ترفض أحيانا السماح للمنظمات الإنسانية بالوصول للمناطق المتضررة لأسباب سياسية، وفي بعض المناطق يحول الجيش والتنظيمات الحكومية شبه العسكرية دون الوصول إلى تلك المناطق؛ ومن ثم فإن القيمة التقديرية للأضرار التي لحقت بالبنية الأساسية هي بكل تأكيد تقديرات حسابية أقل بكثير من حجمها الفعلي.

ولم تبدأ الأمم المتحدة وحلفاؤها جمع بيانات عن السكان المتضررين سوى في عام ٢٠٠٤، ومن ثم لم يكن هناك بيانات يُعتمد عليها لسنوات ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. وتمثل بيانات السنوات المفقودة تلك الفترة التي كانت فيها الحكومة منخرطة في التكتيكات العسكرية بهدف إلحاق الهزيمة بحركات التمرد، وارتكبت في تلك الفترة انتهاكات بشعة لحقوق الإنسان.

جدول (٥) الأمم المتحدة وشركاؤها، مخطط عمل الدعم المالي

السنة	عدد السكان المتضررين	حجم مساعدات الإعانات المبكرة (بالدولار)	حجم المساعدات التأهيلية والتنموية (بالدولار)	إجمالي نفقات إعادة التأهيل (بالدولار)	مقدار النفقات منسوبة لكل فرد (بالدولار)
2003	-	-	-	-	-
2004	2.604.470	678.240.563	0	678.240.563	260
2005	2.604.470	678.240.563	0	678.240.563	260
2006	4.196.211	798.858.438	2.160.902	801.019.366	191
2007	4.365.723	555.054.447	0	555.054.447	127
2008	4.923.592	713.239.488	189.325	713.428.813	145
2009	4.914.706	713.239.488	189.325	713.428.813	145
الإجمالي	-	4.136.872.987	2.539.552	4.139.412.535	175

المصدر: الأمم المتحدة وشركاؤها، مخطط عمل الدعم المالي للسودان، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

وفي عام ٢٠٠٣ كانت عمليات الإبادة الجماعية والأعمال الوحشية التي اقترفتها الحكومة السودانية قد بلغت ذروتها؛ ومن ثم فقد اعتمدنا على بيانات عام ٢٠٠٤ للاستدلال على حوادث عام ٢٠٠٣، وذلك لأن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بدأ يسجل إعانات المانحين لدارفور بدءاً من عام ٢٠٠٤ فقط. وليست هناك بيانات متاحة للسنوات السابقة على ذلك التاريخ.

الكلفة الإجمالية للحرب

على نحو ما يوضح جدول (٦) أنفقت حكومة السودان ٢٤,٠٧ بليون دولار على الحرب في دارفور، ويشمل ذلك ١٠,٠٨ بليون دولار في صورة نفقات عسكرية مباشرة، و٧,٢ بليون خسائر في الإنتاجية نجمت عن النزوح الداخلي للسكان، كما أنفقت ٢,٦ بليون على خسائر الكسب

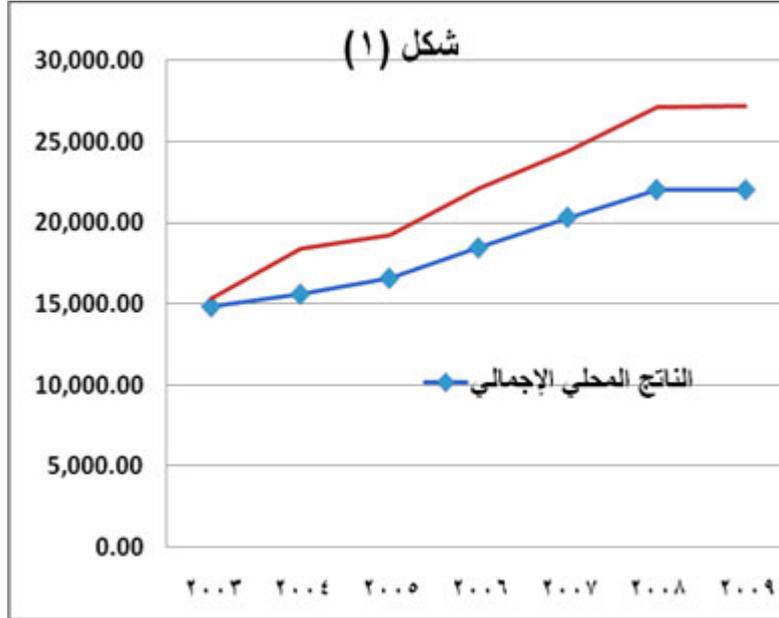
المعيشي الذي كان من المفترض أن يحققه الضحايا (القتلى) في حال لم تنشب الحرب، و١،٤ بليون دولار أضرارا في البنية الأساسية.

وقد بدأت كلفة الحرب عند مستوى ٣ % من الناتج المحلي الإجمالي ووصلت ٢٤ % عام ٢٠٠٩، وذلك حين كان الاقتصاد السوداني يفقد على الأقل نحو ربع قيمته في سلع مدمرة بسبب الحرب.

ويعرض شكل (١) الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والمغاير، دون أن تكون هناك أية علامة على تلاقي الخطتين إذا ما فُرض وطلال أمد الحرب.

جدول (٦) النسبة المئوية لكلفة الحرب من الناتج المحلي الإجمالي
(بملايين الدولارات مع تثبيت سعر الدولار عند معدلات عام ٢٠٠٠)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	كلفة حرب دارفور (% من الناتج المحلي الإجمالي)	قيمة التحليل المغاير للناتج المحلي الإجمالي	النفقات الكلية لإعادة التاهيل (بالدولار)	النفقات العسكرية في دارفور	الكسب المعيشي على مدار الحياة	فاقد الإنتاجية	أجمالي كلفة الحرب
2003	14.820.63	3.21	15.297.04	0.00	0.00	374.43	101.98	476.41
2004	15.578.51	18.07	18.393.87	678.24	1.352.71	374.43	409.98	2.815.36
2005	16.564.42	16.30	19.263.75	678.24	951.71	374.43	694.95	2.699.33
2006	18.434.41	19.87	22.096.98	801.02	1.267.71	374.43	1.219.40	3.662.56
2007	20.307.83	20.32	24.434.95	555.05	1.830.71	374.43	1.366.92	4.127.12
2008	22.002.15	23.20	27.105.95	713.43	2.382.71	374.43	1.633.23	5.103.80
2009	22.002.15	23.57	27.189.05	713.43	2.302.71	374.43	1.796.33	5.186.90
الإجمالي	-	-	-	4.139.41	10.088.29	2.621.00	7.222.79	24.071.49



حصاد الأزمة

قدمت الورقة الحالية تقديراً لكلفة الحرب في دارفور، في ظل ظروف بيانات محدودة، عبرت عن أعداد القتلى والضحايا وحجم التدمير مقدراً بالدولار. والتقديرات التي حصلنا عليها كانت أقل من القيم الفعلية، ونأمل في أن تكون هذه الدراسة نقطة بداية لبحوث مستقبلية، خاصة أنه ليست هناك حتى الآن محاولة جادة لتقييم الكلفة الاقتصادية للحرب؛ فالتقدير المتحفظ (والبالغ ٢٤ بليون دولار) للفترة من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٩ يمثل مع تواضعه حجماً ضخماً من الميزانية التي كان من الممكن للسودان أن ينتفع بها والتي تعادل ١٦٢ % من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدولة عن هذه الفترة.

وعلى مدار أكثر من عقدين لم تكن الدولة تنفق سوى ١,٣ % من الميزانية على التعليم، و١,٢ % على الصحة، بينما كنت تنفق نحو ٢٣ % من هذه الميزانية على المجهود الحربي خلال سنوات الحرب في دارفور. وليس هناك أي مبرر اقتصادي للاستمرار في حرب تلتهم ما بين ١٦ إلى ٢٣ % من الناتج المحلي الإجمالي في مجتمع يعاني من عجز في الاستحقاقات الأولية من التعليم والغذاء والصحة والسكن.

ولعل الخطوة الأول للتعافي من آثار الحرب هو إيقاف الحرب نفسها بصورة نهائية حتى يتفرغ السودان لاستثمار موارده وطاقاته لإرساء آليات للحكومة الرشيدة والديمقراطية، أملاً في أن يحول ذلك دون اشتعال حروب مماثلة في المستقبل.

* عضو هيئة التدريس قسم الشؤون الدولية والسياسات العامة، الجامعة الأميركية بالقاهرة